تقرير

هكذا أحيَت نساء دوما تراث سوريا!

على مدى عشرات السنين، كانت نساء مدينة دوما يُبدعن في تقديم أقمشة مزينة برسوم استهوت قلوب الكثيرين حول العالم. واليوم، تبحث هذه الصناعة عن عاملاتها «بالسراج والفتيلة» كي لا تموت. فالحرب لم تستثنِ من ضحاياها نساء دوما العاملات في مهنة التطريز، ولا صناعة الأغباني التراثية

دمشق ـ زياد غصن

ربما لا يعلم كثيرون أن آلاف منسوجات «الأغباني» الشهيرة، التي تزيّن منازل العديد من السياسيين والدبلوماسيين والسياح حول العالم، شُغلت بأيدي نساء مدينة دوما؛ المدينة التي كانت توصف اجتماعياً قبل الأزمة بأنها مُحافظة، رغم ازدهارها الاقتصادي والعمراني، وأصبحت خلال الحرب بمنزلة «إمارة» أو «عاصمة» للحركات والفصائل الإسلامية المسلحة.

حكاية «الأغباني» مع مدينة دوما فيها الكثير من المفارقات قبل الحرب وخلالها، إذ كيف يمكن تصديق أن المهنة التراثية الأعرق في سوريا، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل 500 عام، تقوم على إبداع و«حرفنة» نساء، تفرض عليهن العادات والتقاليد الاجتماعية لباساً معيناً، وتقييداً في الحركة والتواصل مع البيئة المحيطة.

وكيف يمكن تصديق أن هذه المدينة التي حمت مهنة تراثية يفتخر بها السوريون، أصبحت في زمن الحرب تضم سجناً يُحتجز فيه آلاف المدنيين الأبرياء، وتلصق ببعض أبنائها جرائم مروعة، كتلك التي شهدتها مدينة عدرا العمالية في بداية عام 2014.

آلاف العائلات

أكثر من ستة آلاف فتاة وسيّدة، معظمهن من مدينة دوما، كنَّ قبل الحرب يشكلن الحلقة الرئيسية في إنتاج أقمشة الأغباني، لا بل إن أم هاني حمدالله، الموجودة إلى اليوم في سوق المهن اليدوية وسط دمشق، تؤكد أن عدد الفتيات والسيدات اللواتي كنَّ في دوما يعملن في «تطريز» الأغباني أكبر من ذلك بكثير، إلى درجة أن إناث العائلة جميعاً، أو معظمهن على الأقل، كنَّ يعملن في هذه المهنة، من ربة المنزل إلى بناتها فأخواتها وزوجات أبنائها وغيرهن.

وتضيف في حديثها إلى «الأخبار»: حلقات العمل في صناعة أقمشة الأغباني «تبدأ بقص القماش المنتج محلياً أو المستورد وفق الأشكال المطلوبة، ثم ترسل قطع القماش تلك إلى المطبعة، حيث تطبع الرسوم الرائجة والمطلوبة، وذلك عبر قوالب خشبية خاصة، بعد ذلك يجمع القماش ويرسل مع الخيوط ومستلزمات التطريز إلى ورشات العمل المنزلية المنتشرة في دوما، وبعض مناطق ريف دمشق، لتطريز الرسوم بخيوط متعددة الألوان، حريرية ومقصبة، وباستخدام ماكينات تطريز خاصة». ورغم أن تكلفة التطريز تشكّل نحو 50% من تكلفة صناعة القطعة الواحدة، إلّا أن الوقت الطويل الذي يحتاج إليه تطريز القطعة الواحدة والأجور المنخفضة، جعلا دخل المشتغلات في التطريز يبدو قليلاً بالقياس إلى مستوى المعيشة والعمل المنجز، لكن الوضع الاجتماعي الحاكم لحياة كثير من نساء دوما غطّى على سلبية الدخل.

في محله الكائن في سوق الخياطين في دمشق، يذكر سامر النقطة، وهو أحد القلائل الذين لا يزالون يعملون في صناعة الأغباني وتجارتها، أن جده، وهو صاحب فكرة إهداء ملكة بريطانيا ثوباً مصنوعاً من البروكار الدمشقي، وبغية المحافظة على استمرارية صناعة الأغباني، اشترى قبل عقود عدة ما يقرب من 32 ماكينة تطريز، ووزعها مجاناً على بعض منازل القرويين في دوما.

ويضيف في حديثه إلى «الأخبار»: قبل الحرب كان يتوجه أسبوعياً إلى دوما حاملاً معه قطع القماش التي تحتاج إلى تطريز، يسلمها إلى سيدات يشرفن على عدة ورش، ويُعلمهن بما يريد، ثم يتسلم منهن ما أنجز بعد تسديد أجرته ويعود أدراجه إلى محله، وأحياناً كان يضطر إلى الذهاب مرتين في الأسبوع، فالإقبال على شراء الأغباني كان جيداً من السياح والدبلوماسيين العرب والأجانب.

نزوح التراث

دخلت مدينة دوما باكراً في أتون التظاهرات والاعتصامات، ولاحقاً في العمل المسلح، وهو تطور أثّر سلباً على عمل المشتغلات بالأغباني، اللواتي بتن تدريجياً عاطلات من العمل مع تعذر إيصال أقمشة الأغباني إليهن من دمشق، ثم مع فقد بعضهن لماكينات التطريز، وذلك نتيجة اضطرارهن وعائلاتهن إلى النزوح والخروج من مناطق الاشتباكات والمعارك إلى مناطق أخرى أكثر أمناً. وحسب ما تذكر أم هاني حمدالله، فإن «ما آل إليه حال دوما في ظل الحرب، وصعوبة إيجاد بديل لعاملات التطريز، يهددان اليوم بانهيار كامل لصناعة الأغباني».

وهذا أيضاً ما خلصت إليه الدراسة التي أجرتها مؤخراً الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، ورصدت من خلالها مئة عنصر من التراث اللامادي السوري؛ فقد أكدت الدراسة أن «بعض المحاولات جرت لنقل الصناعة خارج سورية، إلّا أنها لم تنجح، لذلك يحاول بعض التجار التواصل مع المشتغلات في التطريز اللاتي نجحن في الخروج من مناطقهن المحاصرة وتوفير آلات حياكة لهن، لكن النشاط محدود والعدد الكلي للمشتغلات أقل من عشرين». كذلك كانت هناك محاولات للاستفادة من خبرة المشتغلات اللواتي خرجن من دوما لتدريب غيرهن، لكن لم تنجح أيضاً تلك الخطوة، والسبب وفق ما يكشف أحدهم يعود إلى رفض عائلات المشتغلات السماح لهن بالانخراط في عمليات التدريب لأسباب اجتماعية، رغم أن بعضهن عدن إلى العمل. وحسب ما يؤكد سامر النقطة، فإنه استطاع التواصل مع بعض العائلات التي نزحت من دوما، وعادت إلى العمل في تطريز الأغباني، وهذ أمّن عودة بعض منتجات الأغباني إلى رفوف متجره، لكنه يعود ليؤكد أن المشكلة لا تزال قائمة، سواء لجهة العدد المحدود جداً للعاملات، أو لقدرتهن على تطريز جميع الرسوم، إذ إن هناك أقمشة برسوم معينة لم تعد موجودة لصعوبة تطريزها، وحاجتها إلى مهارة وخبرة فائقتين.

واللافت في حديث النقطة، أن الأمر لم يعد يتعلق بمهنة الأغباني، فالحرب قضت أو أوقفت نشاط مِهنٍ وصناعات تراثية كثيرة، كانت تعتمد على مهارة وخبرة مناطق معينة في ريف دمشق، وبالتالي فإن استعادة تلك المناطق لأمنها واستقرارها من شأنها إحياء إنتاج تلك المهن العريقة والمحافظة عليها، وتوفير مصدر دخل لآلاف العائلات الفقيرة والمحتاجة.

إصلاحية بضرورة العودة إلى لغة الحوار والهدوء بدل التصعيد في الشارع. هذه التجربة عاشها أنصار السيد إبراهيم رئيسي يوم إعلان النتائج، لكن الانضباط لدى قاعدته الشعبية كان أكبر، وفهم الجميع بأن هناك قانوناً ورقابة على الانتخابات، التي سبقها وعد من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي أكد فيه أنه لن يُسمح لأحد بمصادرة رأي الشعب، الأمر الذي شكل ضمانة للجمهور المحافظ.

بناء على ما سبق، يمكن وصف نتيجة هذه الانتخابات بأنها طبيعية، فرغم أن الشارع الإيراني كان يتململ من الأداء الحكومي، وينتقد الحكومة متهماً إياها بأنها لم تنفذ وعودها، لكن الناخب تحرّك وفق العقل الجمعي الذي يقول إن الرئيس غير قادر على تنفيذ كل وعوده في أربع سنوات، بل هو بحاجة إلى دورة إضافية، وهذا ما حصل مع الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، الذي تعرّض لكثير من النقد في الدورة الأولى، لكنه حصد أصواتاً أكثر في دورته الثانية.

من هنا، توجّه العقل الجمعي، هذه المرة، إلى الشخصية التي جرّبها وأراد إعطاءها فرصة على حساب شخصيات مجهولة لدية إدارياً، فرفض الدخول في المجازفة. وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن الأصوات الممنوحة للرئيس حسن روحاني ليست كلها من التيار الإصلاحي الذي حشد في عام 2013 كل قدراته خلفه بدعم من رفسنجاني، وأوصله بفارق بسيط من الجولة الأولى، فقد صبّت أصوات الرماديين أو المترددين والمحافظين المعتدلين كلها اليوم لمصلحة روحاني، مانحة إياه فوزاً بنسبة 57%، بموازاة وصول نسبة التصويت إلى 73%.

وأبو ظبي

تقرير

حمص تطوي مرحلة العنف: الوعر يفتح أبوابه

مرح ماشي

بدا الغروب في مدينة حمص السورية مختلفاً أمس. طوت ساعات النهار خلفها ملامح آخر مسلحي المدينة، الذين مضوا من آخر أحيائها المتمردة: الوعر. مع انطلاق الحافلة الرقم 12 من الدفعة الأخيرة للمسلحين الخارجين من الحي، برفقة عائلاتهم، انفرجت أسارير الكثير من الحمصيين؛ فبين بدايات 2012 وهذا اليوم العديد من الذكريات الحزينة التي أحالت نهارات المدينة إلى ظلام الموت والعنف.

المسلحون وعائلاتهم غادروا الحي الواقع إلى الغرب من مركز مدينة حمص، والذي يفصله عن بقية أحيائها مجرى نهر العاصي، ما يجعله مدينة خارج المدينة، بمثابة حمص جديدة. ينفي مسؤولو المدينة كل المخاوف حول تغيير ديموغرافيا الحي، بفعل مغادرة بضعة آلاف نحو ريف إدلب وجرابلس الحدودية، إذ إن عشرات الآلاف من أبناء الحي، إضافة إلى نازحين إليه، فضّلوا البقاء في الوعر، في انتظار عودة خدمات الدولة السورية إليه. ويرى محافظ حمص، طلال البرازي، أن اتهامات الدولة بالتغيير السكاني غير صحيحة، في ظل استقباله 4 دفعات للعائدين إلى الحي، رغم تحركهم مع الخارجين منه نحو مدينة جرابلس. آخر تلك الدفعات ضمّت 11 عائلة، بينهم أطفال ونساء ورجال، وسط تسهيلات حكومية للعائدين وتشجيعهم. يمثل البرازي صوت الدولة السورية في احتضان الراغبين في العودة إليها، وتقديم الخدمات للأحياء التي تعود إلى سيطرتها تباعاً، إضافة إلى استفادة 140 مسلحاً من مرسوم العفو الرئاسي خلال الأسابيع الثلاثة الماضية فقط. يأتي ذلك وسط انتقادات ينالها الرجل بين الحين والآخر، ولا سيما أن ملف المفقودين والكشف عن مصيرهم ما زال عالقاً، على الرغم من طيّ صفحة العنف في حمص أخيراً.

ورش المحافظة بدأت بترحيل الأنقاض وإزالة السواتر الترابية، تمهيداً لعودة الحي إلى الحياة الجديدة، فيما تقوم اللجان الحكومية بتقييم الأضرار في الحي، بهدف وضع خطة لاحقة لإعادة تأهيل المواقع المتضررة. وكان وزير الداخلية اللواء محمد الشعار قد زار الحي، قبل أيام، وتفقد وحدات الشرطة المتمركزة على أطرافه.

وبخروج الدفعة الأخيرة من الحافلات، عبر معبر الشؤون الفنية، والتي تضم 1050 شخصاً، بينهم 380 مسلحاً وجهتهم مدينة جرابلس، و1100 شخص، بينهم 360 مسلحاً وجهتهم إدلب، يكون قد بلغ عدد حملة السلاح المغادرين للحي ما يقارب 5 آلاف شخص، إضافة إلى عائلاتهم، وسط تقديرات رسمية لعدد سكان الحي الإجمالي، والذي يصل إلى 50 ألف نسمة، في حين حصل قرابة 1000 من حملة السلاح على وثيقة «كف بحث»، مستفيدين من مرسوم العفو الرئاسي لتسوية أوضاعهم والبقاء في حيّهم. وبذلك يفتح باب الحي أخيراً أمام الكثير من أبنائه الذين طووا صفحة غربتهم عن حيّهم، واستكملوا التحضيرات للعودة إلى منازلهم وتفقّد أملاكهم، بعدما هُجّروا منها مع بدء خروج الحي عن سيطرة الدولة قبل 4 أعوام.

الجيش يتقدّم في البادية

واصل الجيش السوري تقدّمه في ريف السويداء الشرقي على الحدود مع الأردن، ليصل إلى بادية ريف دمشق، وذلك بعد تمكّنه من السيطرة على «سد الزلف» في ريف محافظة السويداء، بعد معارك مع «جيش العشائر» المحسوب على عمان وواشنطن. كذلك سيطر على «ظهرة أم السلاسل» و«العيثة»، لتتوسع مساحة سيطرته في بادية السويداء. وفي السياق، تقدّمت وحدات الجيش جنوب حاجز «الظاظا» في البادية، لتسيطر على مركز «البحوث العلمية»، ولتكون على بعد 44 كيلومتراً عن النقاط المحررة حديثاً من محور السويداء.

أما في ريف حلب الشرقي، فواصلت قوات الجيش السوري تقدمها جنوب مطار الجراح، لتصل إلى «تل فضة» (10 كلم جنوب المطار)، ولتصبح على بعد 8 كلم من مدينة مسكنة، آخر معاقل تنظيم «داعش» في المنطقة.

(الأخبار)